

Distr.: General
4 March 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شوهري (بنغلاديش)
ثم: السيد روبنهايمر (نائب الرئيس) (جنوب أفريقيا)

المحتويات

كلمة رئيس الجمعية العامة

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

كلمة رئيس الجمعية العامة (A/58/555)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل
(تابع) (A/58/394، A/58/94-S/2003/642، A/58/204،
A/58/420، A/58/413، A/58/390-S/2003/916)

من المتكلمين ضرورة أن تبلغ البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي هذا السياق، وُجّهت عدة دعوات من أجل وضع آلية أكثر دقة لرصد تنفيذ التزامات مونتيري، إلى جانب تحقيق الأغراض المنصوص عليها في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - وأكدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مسؤوليتها الأولى عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبرزت أهمية تعبئة الموارد المحلية في تمويل التنمية. وشددت هذه البلدان، شأنها شأن البلدان المتقدمة النمو، على أهمية توفير مساعدة دولية للجهود الوطنية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية. وأبرزت بعض البلدان أيضا أن ثمة أهمية كبرى لتحقيق تماسك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكدت أنه يجب الإبقاء على النفقات الاجتماعية في الميادين ذات الأولوية، من قبيل الصحة العامة والتعليم، إلى جانب النفقات المخصصة للحد من الفقر والتنمية الريفية وإحراز المعدات. ولكن قيل أيضا إنه لا يزال هناك نقص كبير في الموارد التي يمكن رصدها لهذه النفقات بغالبية البلدان ذات العائد المنخفض وبعض من البلدان ذات العائد المتوسط. وكان ثمة تشديد على خطورة هذه المشكلة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومما ظهر كوسيلة هامة لتشجيع تنمية القطاع الخاص، نقل التكنولوجيا والخبرات والاستثمارات من البلدان الصناعية.

٤ - وأكد العديد من المشاركين الدور المهم الذي تقوم به الأموال الخاصة، باعتبارها أحد مصادر الاستثمار، ونقل التكنولوجيا والمهارات والنمو الاقتصادي للحد من الفقر في

١ - السيد هنتي (رئيس الجمعية العامة): قدم إلى اللجنة الثانية موجز الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (A/58/555)، الذي وضعه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٧. وقال إنه قد التقت في الجمعية العامة، في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، دول أعضاء، الكثير منها على المستوى الوزاري، ووكالات للأمم المتحدة وأجهزة من أجهزتها و ٣٥ منظمة حكومية دولية وما يقرب من ٥٠ من ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، للمشاركة في أول حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ولأول مرة، تحدث رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي أمام الجمعية العامة في جلسة عامة بشأن استراتيجيتهما في هذا الصدد. وألقى كلمة أيضا أمام الجمعية العامة نائب مدير منظمة التجارة العالمية وعدد كبير من ممثلي الكيانات الإقليمية.

٢ - وقد قام المشاركون على نحو صريح بتقييم النتائج التي تحققت حتى الآن. وحدث ذلك أيضا من جانب ممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني، الذين تكلموا خلال اليوم الذي عقدت فيه جلسات بشأن تمويل التنمية، مما شكّل جزءا لا يتجزأ من الحوار. وجمل القول إن المشاركين قد رحبوا بالتقدم المحرز، غير أنهم قد أشاروا إلى أنه لا يزال يتعين أن يُضطلع بالكثير، وأن ثمة زلّات قد لوحظت في بعض المجالات، ولا سيما من جرّاء التطورات المحبّطة التي شهدتها التحويلات التجارية والمالية الدولية. وارتأى العديد

سياسات البلدان المتقدمة النمو التي رأى أنها تؤثر تأثيراً ضاراً على أنشطة التجارة الدولية في البلدان النامية. وأتهم المتكلمون البلدان المتقدمة النمو بإساءة استخدام تدابير "مكافحة الإغراق" التي تسمح بها منظمة التجارة العالمية، حيث يسعى بعضها إلى تقليل حجم المنافسة من الواردات في حالات لا تجيز فيها قواعد منظمة التجارة العالمية فرض هذه الحدود. وفي إطار حركة رؤوس الأموال والتجارة في السلع والخدمات، رأى كثير من المشاركين ضرورة توفير قدر أكبر من الحرية أمام حركة اليد العاملة في سياق نظام التجارة الدولية.

٧ - وكذلك وجه المتحدثون الانتباه إلى تقلب الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية واستمرار تذبذب أسعار بعض هذه السلع. وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقه إزاء التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية الدولية في السنوات الأخيرة. والمزارعون في البلدان النامية، وغالباً في أشد البلدان فقراً، يعانون من آثار التقلب في الأسعار الدولية للسلع الأساسية وانخفاض قيمتها. وكان من بين المقترحات التي طُرحت للتغلب على هذا التقلب في الأسعار، زيادة المساعدات الإنمائية لمجابهة حلقات التردد في دورات أسعار السلع الأساسية. ومن الممكن أيضاً توخي إنشاء آلية توفر ضمانات لأسعار السلع الأساسية لصالح البلدان الفقيرة. واقترح بصورة أعم أن تنظر الأمم المتحدة في هذه المسألة بطريقة أشمل وأكثر تركيزاً.

٨ - وفيما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار "برنامج عمل الدوحة"، ساد إحساس عام بالقلق إزاء العجز على التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد بكانكون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأشار كثير من المتكلمين إلى ضرورة استئناف هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن والسعي على وجه السرعة للتوصل إلى نتيجة تعزز التنمية بصورة فعالة وهيئة لوضع

البلدان النامية، ودعا البعض إلى مواصلة دراسة طريقة تعزيز هذه التدفقات. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة أهمية حاسمة لاستحداث قطاع مالي قوي ومتنوع، مع تيسير الوصول إليه من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات البالغة الصغر والنساء والفقراء. وشدد المتكلمون كذلك على وجوب قيام المؤسسات المالية الدولية بتشجيع الاستثمارات الخاصة. وأعلن ممثلون حكوميون عديدون أن اجتذاب الاستثمارات المباشرة يقتضي اضطلاع هذه المؤسسات بزيادة دعمها المقدم لتنمية الهياكل الأساسية الضرورية، ولا سيما في قطاع الحواسيب والاتصالات.

٥ - وناقش متحدثون عديدون، من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص، مختلف الوسائل التي تؤدي إلى تحسين دورة المعلومات المتعلقة بإمكانات الاستثمار في البلدان النامية. ومن شأن بعض هذه الوسائل أن تتيح سد ثغرة نقص المعلومات، مما يزيد بالتالي من ثقة المستثمرين. وفي هذا الصدد، أثرت على نحو موات مشاريع رائدة عديدة من مشاريع قطاع الأعمال، ولا سيما مشروع إنشاء مركز عالمي للوثائق المتصلة بالبلدان النامية، مما يمكن تكيفه حسب احتياجات المستثمرين. وطالب مشاركون آخرون بتحسين تنسيق السياسة الاقتصادية لدى البلدان الصناعية الرئيسية، بهدف القضاء على الاختلالات القائمة، التي تؤدي إلى عدم استقرار أسعار الصرف والتدفقات الدولية للأموال، وكذلك إلى عرقلة تقديم الأموال إلى البلدان النامية على نحو معزز. وفي إطار الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي أفضت إلى توافق آراء مونتيري، يجب أن يُضطلع بمزيد من الجهود من أجل وضع سياسات تتفق مع هدي الاستقرار المحلي والعالمي.

٦ - ورأى معظم المتكلمين أن سياسات التجارة الدولية تمثل مجالاً رئيسياً للاهتمام في منتدى معني بتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب كثير من المشاركين عن استيائه إزاء

والتدفقات اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى أن النقص الحاد في حجم المساعدة يمكن أن يهدد السعي إلى تحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية، دعا كثير من المتحدثين إلى ضرورة السعي النشط لالتماس موارد وآليات جديدة مبتكرة لتمويل، مثل مرفق التمويل الدولي الذي اقترحه المملكة المتحدة، أو فرض مكوس على استخدام المشاعات العالمية أو على المعاملات الدولية المتعلقة بالعملات. وأشار أيضا إلى المقترح الداعي إلى تأسيس صندوق التضامن العالمي الذي سيحول عن طريق التبرعات. ودعا البعض إلى زيادة الموارد الأساسية للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

١١ - ولاحظ المشاركون أن الكثير من البلدان النامية ما زال يعاني من مستويات للدين الخارجي لا يمكن تحملها على المدى الطويل، وأن هذا الدين يعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. وارتأى بعض الممثلين أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتسم بالبطء فيما يتعلق بتحقيق نتائج ملموسة. وأكد كثير من المتكلمين ضرورة تنقيح معايير القدرة على تحمل الدين لأنها لا تتيح مخرجا نهائيا من حالة الاستئذان بتعذر تحملها. وقال ممثلو عدد كبير من البلدان الدائنة إن حكوماتهم مستعدة لإعادة النظر في مسألة "تجديد الموارد"، وهي آلية ترمي إلى تخفيف عبء المديونية عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تستمر، حتى بعد إنجاز العملية، غير قادرة على تحمل الدين بسبب وجود اتجاهات تجارية غير مواتية أو حدوث صدمات خارجية. وأوضح بعض المتحدثين أن تجديد الموارد أمر مفيد دون شك، ولكن عددا كبيرا من البلدان ذات العائد المنخفض لن يتمكن من تحمل الدين إلا إذا شكلت المنح، لا القروض، الشطر الأغلب من التدفقات المالية الرسمية المقبلة. وثمة بلدان عديدة من البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعاني من أزمات خطيرة يتطلب حلها في كثير من الأحيان جهودا طويلة

قواعد للتجارة تتسم بالعدل والإنصاف. ودُعي إلى التركيز على أساليب التفاوض ذاتها في إطار منظمة التجارة العالمية التي رئي أنها تتطلب قدرا أكبر من الشفافية إلى جانب إيلاء المزيد من الاعتبار لآراء البلدان النامية. وباعتبار أن منظمة التجارة العالمية تمثل منتدى عالميا في غاية الأهمية، دعا بعض المشاركين إلى توثيق العلاقة المؤسسية بينها وبين الأمم المتحدة، مما يمكن أن ييسر من النظر على الصعيد الدولي في مساهمة سياسة التجارة الدولية في التنمية، وجعل هذه السياسة أكثر تمثيا مع سائر جوانب السياسات الإنمائية. ومن منطلق النظر على نحو أكثر عمومية في هيكل النظام التجاري الدولي، شدد عدد من المتكلمين على ذلك الدور الهام الذي يمكن للتعاون الإقليمي أن يضطلع به، وأيضا على ما يقوم به هذا التعاون بالفعل من دور في مجال صوغ التبادلات التجارية والتدفقات المالية، وطالب هؤلاء المتكلمون بالإمعان في تعزيزه.

٩ - وقالت بلدان نامية عديدة إنها تبذل قصاراها لتطبيق سياسات من شأنها أن تشجع التنمية المستدامة والحد من الفقر، وإنها مقتنعة بضرورة متابعة ومضاعفة الجهود المضطلع بها في هذا السبيل، وذلك بمساعدة الشركاء في التنمية. وأكد متحدثون عديدون أن هامش التحرك في مجال اختيار السياسات، بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هامش محدود من جراء الشرطيات التي يفرضها المانحون الثنائيون ومتعددو الأطراف.

١٠ - وأبلغ كثير من مندوبي البلدان المانحة عن التقدم المحرز في بلدانهم منذ انعقاد مؤتمر مونتيري فيما يتعلق بزيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية. واتفقت كل من البلدان المتلقية والبلدان المانحة على أن التقدم كان بطيئا في الواقع فيما يتصل بطرق المساعدة وكذلك في مجال التنسيق، وعلى أنه ينبغي أن يُضطلع بالمزيد في هذا الشأن. ولاحظ مندوبون أن الفارق ما زال كبيرا بين التدفقات المتوقعة

ومن شأن هذه الهيئة أن تنهض كذلك بدور متزايد في ميدان تعبئة الموارد المالية من أجل إنعاش البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأكد ممثلون عديدون أن الهيئة الجديدة يتعين عليها أن تراعي اهتمامات جميع البلدان، ولا سيما مصالح الدول الصغيرة النامية.

١٤ - ودعا متحدثون عديدون إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على الصعيد المتعدد الأطراف، وقالوا إن ثمة أهمية حاسمة، فيما يتصل بتنفيذ توافق آراء مونتيري، للاضطلاع بالحوار الذي يُجرى كل سنتين، إلى جانب تنظيم الاجتماع الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فصل الربيع من كل عام مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وشدد بعض المشاركين على أنه ينبغي الحرص على حضور هذه الاجتماعات والمشاركة فيها بصورة نشطة من جانب المديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز.

١٥ - وساد اتفاق عام على وجوب أن يكون مصب التركيز الرئيسي لعملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية هو رصد وتعزيز الشراكات المتعلقة بتنفيذ توافق آراء مونتيري بجميع جوانبه. وأكد عدد من المتكلمين الحاجة إلى وجود طرائق أكثر دقة لتنظيم مراعاة اتفاقات مونتيري على الصعيدين الوطني والدولي. ووفقا لما قاله بعض المتحدثين، يلاحظ أن كفاءة مراقبة ورصد عملية تمويل التنمية، على نحو فعال، تتطلب تشكيل آلية حكومية دولية. واقترح العديدون اعتبار عام ٢٠٠٥ بمثابة مرحلة هامة في مجال تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح البعض أن تكون آلية رصد تنفيذ اتفاقات والتزامات مونتيري ماثلة لآلية رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومضنية وباهظة من كل الجهات المعنية. وكان من رأي المشاركين، بالتالي، أنه يتعين استمرار النظر في تأسيس آلية مناسبة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وقال كثيرون إن الأمم المتحدة يجب عليها أن تتخذ مزيدا من المبادرات من أجل تيسير بحث طرق إعادة الهيكلة هذه. ومن الممكن، على سبيل المثال، كما اقترح الأمين العام، أن يشكل فريق متعدد الأطراف لدراسة آليات إعادة هيكلة الديون، مع تقديم مداولاته واستنتاجاته إلى دوائر صنع القرار الحكومية الدولية.

١٢ - وبيّن متحدثون عديدون أنه يجب على الأمم المتحدة أن تنهض بدور مطرد، بغية تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وتحقيق مزيد من التماسك على صعيد المسائل والسياسات المالية والتجارية والاجتماعية والإيكولوجية. وقام ممثلو بلدان كثيرة، في إطار دعم المجتمع المدني، بالمناداة بتهيئة علاقات مؤسسية، تتميز بمزيد من الإنتاجية، فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

١٣ - وبشأن مسيرة الاقتصاد العالمي ورصد التعاون الاقتصادي الدولي والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، قال عدد من المشاركين إنه يجب إنشاء هيئة دولية قوية وفعالة، مثل مجلس الأمن الاقتصادي والاجتماعي، أو زيادة تعزيز وتوطيد أركان المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح بعض المتحدثين أيضا أن تُشكل، في سياق العملية المتصلة بتمويل التنمية، هيئات غير رسمية من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق التساوق والتعاون في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة. وقال هؤلاء المتحدثون إنهم يؤيدون ما سبق أن أوصى به الأمين العام من تحويل فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، إلى هيئة حكومية دولية يمكنها أن تقوم بتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وأن تقوم أيضا، بصفة خاصة، بمضاعفة تبادل المعلومات والتعريف بأفضل الممارسات، فضلا عن تنسيق المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

تصل إلى المستويات المتوخاة على الصعيد الدولي، والمصاعب المتصلة بالسلع الأولية لم تحظ بما تستحقه من اهتمام. والتعهدات المعلنة في مؤتمرات واجتماعات القمة، التي نظمتها الأمم المتحدة، لم يوف بها حتى اليوم. ومن الواجب أن يُراعى أن البيئة الاقتصادية الدولية أقل مواتة للتنمية عن ذي قبل، فهي تتميز بأزمات مالية دورية، ومشاكل تتعلق بالديون الخارجية، إلى جانب هبوط المساعدة الإنمائية، وعدم استقرار أسواق السلع الأولية وانخفاض أسعار هذه السلع بصورة مطّردة، وضآلة الاطمئنان إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، واختلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. والانتعاش الضعيف والافتقار إلى استراتيجية منسقة على الصعيد العالمي لا يمكن لهما أن يحلّا الأزمات المالية المتكررة بالبلدان الناشئة، أو أن يخفّفا من حدة التوترات المتصلة بعمليات التبادل، أو أن يقلّلا من الفوارق المتزايدة على صعيد الإيرادات والتكنولوجيات. وثمة تساؤلات مطّردة بشأن مدى فعالية المؤسسات الاقتصادية العالمية، كما أن فشل مؤتمر كانكون مؤخرا لم يُفضّ على الإطلاق إلى تهدئة الشواغل والتوترات.

١٨ - وفي الوقت الذي تقوم فيه البلدان الصناعية الرئيسية ببذل قصارها من أجل العودة إلى مسيرة النمو الاقتصادي، فإن العواقب المشؤومة التي تكتنف البلدان النامية، بما فيها أكثر هذه البلدان حزما، تبعث على بالغ القلق، كما أنّها تبدو كما لو كانت عواقب حتمية لا مفر منها. وتحسين إدارة العولمة سيتيح، بكل تأكيد، تخفيف حدة هذه العواقب بالنسبة لكافة البلدان النامية. وثمة عدد كبير من هذه البلدان لم يستفد بعد من ثمار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وثمة أهمية، بالتالي، للعمل على إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي حتى تستطيع الاستفادة، على أفضل وجه ممكن، من إمكانات التجارة التي تترتب على العولمة وتحرير عمليات التبادل.

١٦ - وسلّم المشاركون في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية بأن متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية تشكل مهمة معقدة تتطلب التزام جميع الأطراف المعنية ومساهمتها وتعاونها. ونص توافق آراء مونتييري يقترح بالتأكيد مبادئ توجيهية لكفالة هذا المسعى. وهناك حاجة، مع هذا، إلى خطة عمل أكثر تفصيلا لقياس التقدم واستعراضه بصورة أفضل ولتحديد المشاكل وأولويات العمل، وللأخذ بطرائق مبتكرة للتعاون، يشارك فيها بنشاط جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن المأمول فيه أن تتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من توفير مبادئ توجيهية لوضع خطة عمل مفصلة، مما يشكل نتيجة ملموسة لمداوات المشاركين في الحوار. وفي هذا الصدد، وضع رئيس الجمعية العامة مشروع قرار مُستلهم من هذا الحوار، وهو سيقوم بعرضه على الدول الأعضاء، ويتطلع إلى اعتماده من منطلق تعاونها.

السيد روبنهايمر (جنوب أفريقيا): تولى رئاسة الجلسة، وهو نائب الرئيس.

١٧ - السيد أبو طاهر (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تكاليف العولمة موزعة على نحو غير متكافئ، فالبلدان النامية تواجه صعوبات ذات طابع اجتماعي. والفجوة التي تفصل هذه البلدان النامية عن البلدان المتقدمة النمو تتطلب وضع إطار اقتصادي دولي يتسم بتشجيع التنمية، إلى جانب مشاركة البلدان النامية بالفعل في عملية اتخاذ القرار على الصعيد العالمي. والضعف المزمن الذي يكتنف بلدانا عديدة من البلدان التي تعتمد على السلع الأولية لا يزال يشكل عقبة أمام التنمية والنمو، وهو يُبعد هذه البلدان عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتعين، حتى اليوم، أن يقدم دليل على أن تحرير عمليات التبادل يأتي بمنافع اجتماعية واقتصادية عالمية. ومشكلة عبء الدين لم تلق حلاً حتى الآن، والمساعدة الإنمائية الرسمية لم

٢٢ - وأفريقيا هي القارة الأكثر تعرضا لمخاطرة التهميش. وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تقوم البلدان الأفريقية بصفة خاصة بتنفيذ مبادرات ترمي إلى تيسير الوصول إلى الأسواق ومساعدتها في إدماج النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهذه البلدان تبذل جهودها أيضا في مجالات أخرى على صعيد التنمية، ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يساندها في ذلك.

٢٣ - السيد برنارديني (إيطاليا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فأوضح أن البلدان العشرة الجديدة المنتسبة إلى الاتحاد وبلغاريا وتركيا ورومانيا تؤيد بيانه. وقال إن الأمين العام يتساءل، في تقريره بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/58/394)، عما إذا كان مسار العولمة قد انعكس اتجاهه. والاتحاد الأوروبي لا يرى هذا الرأي، حتى ولو كانت هناك مؤشرات سلبية تدل على صعوبة الظروف التي تكتنف الاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد لم يبدأ إلا الآن في إظهار دلائل على الانتعاش، وهذه المؤشرات السلبية تتمثل في عدم كفاية مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، وحمود الإصلاح الاقتصادي العالمي منذ ذلك التباطؤ الذي وقع في عام ٢٠٠١، ووجود تشككات بشأن تحرير المبادلات. ومن المؤكد أن هذه الصعوبات الدورية تؤثر على العولمة، ولكنها لا تزعزع من الثقة في هذه العملية، فيما يبدو.

٢٤ - وبوسع العولمة أن تضطلع بدور في الحد من الفقر، وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها إذا لم تأت بنتائج طيبة بالنسبة للفقراء وإذا لم تمنع من تدهور البيئة، فإننا جميعا سوف نتحمل عواقب ذلك، على صعيد السلام العالمي والتنمية والعدالة الاجتماعية. وثمة حاجة ملحة بالتالي إلى تحسين إدارة العولمة، وكذلك إلى إضفاء طابع إنساني عليها. والأولويات والتدابير، التي اعتمدت في مونتيري وجوهانسبرغ والدوحة، قد أتاحت تحديد شراكة

١٩ - وإصلاح الهيكل المالي الدولي، بهدف تعزيزه، ينبغي له أن يكون مستندا إلى مشاركة واسعة النطاق في سياق إطار متعدد الأطراف بصورة حقيقية، مع مطالبة كافة أعضاء المجتمع الدولي بالعمل على مراعاة شتى احتياجات مصالح جميع البلدان، والأمم المتحدة تمثل منبرا عالميا، ومن ثم، فإن عليها دورا أساسيا في مجال تشجيع التعاون الدولي، في إطار كفالة تقاسم أكثر عدلا لمنافع العولمة.

٢٠ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين على اقتناع بأن المجتمع الدولي ينبغي له أن يتخذ كافة التدابير اللازمة، وخاصة فيما يتعلق بمساندة البلدان النامية من أجل مساعدتها في مجالات الإصلاح على الصعيد الهيكلي وكذلك على صعيد الاقتصاد الكلي، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتهيئة حل مستدام لمشكلة الديون الخارجية، والوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيات. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوان البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، إلى مراعاة آثار سياساتها الاقتصادية الكلية على البلدان النامية.

٢١ - وثمة شعور بالاستياء لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء عدم إفضاء مؤتمر كانكون إلى إبرام اتفاق يتضمن مراعاة مصالح واهتمامات البلدان النامية. وهما تريان أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي يُضطلع بها في إطار منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن تكون متمشية مع أهداف برنامج عمل الدوحة المتعلق بالتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وهما لا تزالان مقتنعتان بأنه يجب على المجتمع الدولي، وعلى المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف بصفة خاصة، الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وذلك من أجل إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وأيضا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٧ - السيدة طاهرخلي (باكستان): قالت إن العولمة ليست قاصرة على معنى واحد بالنسبة للجميع. وفيما يتعلق ببعض، تُعد العولمة ترياقا شافيا لكافة المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية. أما فيما يتصل بالآخرين، فإن العولمة تشكل نموذجا جديدا للتسلط الاقتصادي والثقافي، وكذلك للتسلط السياسي في نهاية المطاف. وعلى صعيد باكستان، تمثل العولمة حقيقة واقعة لا يمكن القضاء عليها بسهولة. وفي إطار من تشجيع التحرر الاقتصادي والتجاري، يلاحظ أن العولمة قد عززت النمو الاقتصادي، كما أنها قد أدت إلى توسيع نطاق التجارة والاستثمارات الدولية بشكل هائل. وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زادت إمكانية الاتصال فيما بين المناطق، وفيما بين الأفراد كذلك. والعولمة قد فاقمت أيضا من تهميش بعض المجتمعات الأقل نموا، وقد اتضح ذلك من توسع نطاق الفجوة الرقمية وتزايد التباعد بين الإيرادات، ومما حدث من اندماج كيانات ضخمة مع بعضها بصورة تدريجية من جراء تركيز السلطة الاقتصادية.

٢٨ - والأسباب الجذرية لهذا التطور ترجع، من ناحية أولى، إلى أن تيارات التبادلات والاستثمارات، التي تعرضت للتزايد في السنوات الأخيرة، قد تحاشت غالبية البلدان النامية. ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن العولمة تتسم بالمحاباة المفرطة للبلدان المتقدمة النمو. والمجالات التي هم البلدان النامية بصفة خاصة، ولا سيما صناعة النسيج والزراعة وتحركات الأشخاص، تخضع للتحرر على نحو أقل سرعة من معدل تحرر المجالات التي تعني البلدان المتقدمة النمو، من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ناحية ثالثة، كانت العولمة مصحوبة بزيادة التباعدات في الإيرادات بداخل البلدان وفيما بينها، مما أضر، بالطبع، ظروف معيشة جزء كبير من السكان. وتضائل الطبقات المتوسطة، الذي حدث بالعديد من البلدان يسيء إلى استقرار النظم الديمقراطية. ومن ناحية رابعة، يلاحظ بوضوح أن البلدان

عالمية جديدة، على صعيد التنمية، فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بناء على تقاسم المسؤوليات وتبادل الالتزامات، بهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل مستوى الفقر وتشجيع التنمية المستدامة.

٢٥ - والاتحاد الأوروبي عنصر مؤثر ذو طابع عالمي، ويوسعه أن يحسّن من معيشة أفراد يقيمون خارج حدود أوروبا. وهو يدرك أن في استطاعته أن يضطلع بدور حافز كما يستفيد الفقراء كذلك من العولمة دون مضرّة للبيئة. وهو يُعد أهم سوق بالنسبة للبلدان الفقيرة، كما أنه يقدم أكثر من ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية. وهو يؤكد من جديد أنه على استعداد لتشجيع التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية المستدامة، كما أنه لا يزال مقتنعا بأن تحسين التعاون لأغراض التنمية والاضطلاع بمبادلات أكثر انفتاحا من شأنهما أن يقوموا بدور أساسي في ميدان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أنه باستطاعتنا، بل ومن واجبنا، أن ننضف طابعا إنسانيا على العولمة، وهو سيواصل المسيرة في هذا السبيل.

٢٦ - ومن الخطأ أن يكون هناك تجاهل للنواحي الاجتماعية والثقافية والإيكولوجية للعولمة، أو سوء تقدير لهذه النواحي، مع إيلاء الاعتبار لنواحيها الاقتصادية وحدها. وعمليات الهجرة من النواحي الهامة لهذه المسألة، فهي تفضي إلى آثار كبيرة ومتعددة بالنسبة للحالة الاقتصادية للبلدان الأصلية وبلدان المرور العابر وبلدان الاستقبال. والاتحاد الأوروبي مستعد دائما لمواصلة هذا النقاش الهام في المحافل المناسبة. وهو يرحّب بالمبادرة التي ترمي إلى تنظيم اجتماع مشترك غير رسمي بين اللجنتين الثانية والثالثة بشأن العولمة، كما أنه يتطلع إلى بحث اتخاذ قرار يتضمن مراعاة مدى أهمية هذه المسألة، مع تركيز هذا القرار على الجوانب المحددة ذات الصلة.

بالتجارة والتمويل والتنمية، وذلك على نحو يتسم بالتماسك. ومن ناحية ثانية، يتعين أن يكون هناك قدر أكبر من الديمقراطية والانفتاح فيما يتصل بأداء المؤسسات المعنية بتنظيم قواعد العولمة، أي صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. ومن ناحية ثالثة، يلزم القيام، على نحو جاد، ببذل كل جهد ممكن لحل مشكلة الدين الدائمة، وإتاحة الوصول للتكنولوجيات وتمويلات التنمية. ومن ناحية رابعة، يجب أن يُراعى، في قواعد التجارة الدولية، ذلك التباعد الكبير القائم بين قدرات البلدان النامية وقدرات البلدان المتقدمة النمو في مجال الصراع على الأسواق العالمية. ومن ناحية خامسة، ينبغي، لدى دراسة العلاقات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، أن يكون هناك تركيز على تحديد وتنفيذ تلك التدابير التي من شأنها أن تؤدي، في وقت واحد، إلى تشجيع ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

٣٣ - السيد عبد الرحمن (ماليزيا): قال إن ماليزيا قد سبق لها أن انتقدت، بشكل حاد، تلك العواقب الخطيرة المترتبة على اندلاع العولمة في اقتصادات البلدان النامية، فهذه البلدان مُعرضة لتفاقم الفقر وتزايد التهميش. والأزمة المالية الآسيوية، التي أضرت على نحو كبير باقتصادات بلدان هذه المنطقة، تشكل دليلاً صارخاً على أنه يجب القيام بتنظيم العولمة وجعلها متسمة بالتوازن، وذلك في نفس الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الدولي نحو حرية التبادل وزيادة التحرر من القيود.

٣٤ - وماليزيا تعتقد أن العولمة تمثل ظاهرة لا رجعة فيها، وأنها ستشكل صفة مميزة للاقتصاد العالمي سواء في الوقت الحاضر أم في المستقبل. وثمة حاجة ملحة، بالتالي، إلى تناول دينامية هذه العولمة. وبغية تهيئة بيئة عالمية تتسم بالاستقرار والرخاء، إلى جانب تحقيق المكاسب بالنسبة للجميع، يتعين أن تُوضع قواعد ونظم واتفاقيات دولية واتفاقيات. ومن الضروري أيضاً أن يُضطلع بمزيد من الاعتماد المتبادل.

لا تستطيع تناول العولمة على نحو فردي، سواء كانت بلدانا متقدمة النمو أم بلدانا نامية، وذلك في ضوء التكامل المتزايد للاقتصادات الوطنية.

٢٩ - وضرورة جعل العولمة بمثابة قوة إيجابية لدى كافة شعوب العالم مع التقليل من معاناة البلدان النامية، وهي ضرورة واردة على نحو مشدد في إعلان الألفية وفي توافق آراء مونتريري، قد حظيت بالاعتراف أيضاً من جانب منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز. ومن سوء الحظ أن البلدان النامية لا تزال تصطدم بعقبات معقدة ذات جوانب متعددة. والعولمة تعوق تنمية هذه البلدان، فهي تُطيل من بقاء عيوب هذه البلدان وتزيد من حدتها.

٣٠ - وفي إطار عولمة جديدة بهذا الاسم، يلاحظ أن البلدان النامية ستندمج تماماً في الاقتصاد العالمي، وأن البلدان المتقدمة النمو ستسمح للسلع والتكنولوجيات والأموال والمعلومات والأفراد بالدوران دون عائق في أسواقها وعبر حدودها. وعولمة التنمية تتأتى، علاوة على ذلك، من خلال إلغاء عبء الدين الخارجي الذي تتحمله البلدان النامية، وتعزيز القدرات وزيادة الموارد، إلى جانب تنمية مشاركة هذه البلدان في عملية اتخاذ القرار بالهيئات الدولية.

٣١ - وهذه العناصر غير متوفرة، للأسف، في التعاون الدولي في مجال التنمية. ولا يوجد أي تحويل للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، ولكن العكس هو الصحيح. والعولمة لا تُخدم، بالتالي، سوى مصالح جزء قليل من الإنسانية.

٣٢ - ومن الواجب أن تُتخذ التدابير اللازمة لإكساب القوى المترتبة على العولمة طابعاً مفيداً من الناحية الاجتماعية، مع تسخير هذه القوى لصالح التنمية المستدامة لدى جميع الشعوب. ومن ناحية أولى، ينبغي تعزيز قدرات المؤسسات متعددة الأطراف، وحل المشاكل التي ترتبط

منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية في هذا المضمار. وينبغي كذلك تعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات على الصعيد الاقتصادي ولا سيما في المؤسسات المالية ولدى المنظمات التجارية المتعددة الأطراف. والبلدان النامية تمثل غالبية البلدان التي تشارك في المفاوضات التجارية والاقتصادية، ومن ثم، فإن هذه البلدان تتعرض، أكثر من غيرها، للمعاناة أو للاستفادة، ولا يجوز، من هذا المنطلق، إغفال آرائها أو اهتماماتها.

٣٨ - وماليزيا تؤمن، شأنها شأن سائر البلدان النامية، بفعالية حرية التبادل والانفتاح الاقتصادي وآليات الأسواق. ومع هذا، فإنها ترى أن حرية التبادل ينبغي لها أن تخضع لقواعد موحدة، حتى تتمكن البلدان النامية بدورها من الاستفادة. ومن الجدير بالعمل الدولي لصالح التنمية أن يسلط الضوء على تهيئة بيئة اقتصادية دولية واعدة بالنسبة للبلدان النامية.

٣٩ - السيد كونداكوف (الاتحاد الروسي): لفت الانتباه إلى أن العولمة، التي تنسم بعدم القابلية للتنبؤ بها وكذلك بعدم الانتظام، تمثل عبئا إضافيا على كاهل الاقتصاد العالمي، كما أنها تفاقم من التفاوتات الاجتماعية بين الدول، وعلاوة على ذلك فإنها تشكل، في عالم يتصف بالاعتماد المتبادل، تربة خصبة لإثارة أزمات محتملة بالعديد من المناطق. وهذه الظاهرة لا تؤدي فقط إلى مجرد تردّي مشاكل الأمن الدولي الحالية، بل إنها تؤدي أيضا إلى مخاطر جديدة ومجازفات لم تُعرف من قبل.

٤٠ - ومن رأي الاتحاد السوفياتي أنه لا يمكن القيام بإدارة فعالة للعولمة، من أجل التمكن من تحاشي آثارها السيئة وزيادة نتائجها الطيبة، إلا إذا اضطلع المجتمع الدولي بنهج جماعي منظم. وبوسع الأمم المتحدة أن تنهض بتنسيق هذه الأعمال، فهي المنظمة الأكثر عالمية وتمثيلا.

٣٥ - ومن دواعي التشجيع، أن المناقشة العالمية المتصلة بالعولمة قد أفضت إلى عقد مؤتمرات للقمة واجتماعات دولية لا تخلو من أهمية، حيث قام المشاركون، على الصعيد العملي، بتحديد أهداف واستراتيجيات خطط للعمل. ومع هذا، فإن ماليزيا تشعر بالأسف إزاء البطء في تنفيذ هذه التعهدات، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. ومزايا العولمة لم تتبلور بعد. ولدى توفر آثار إيجابية لتلك العولمة، فإن هذه الآثار لا يتم توزيعها على نحو منصف بداخل البلدان أو فيما بينها. وثمة عدد ضئيل جدا من البلدان النامية سوف يحقق أهدافه الإنمائية منذ الآن وحتى عام ٢٠٠٤. وفي حالة عدم قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ تدابير إضافية من أجل مراعاة تعهداتها والتزاماتها، فإن العولمة لن يمكن لها أن تجري كما كان متوخى في سياق من توافق الآراء على الصعيد العالمي.

٣٦ - ولا بد من الاضطلاع، بصورة عاجلة، بسد تلك الفجوة العميقة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في ميدان تكنولوجيات الاتصالات من بعد. ومن المأمول فيه لدى ماليزيا أن يتمثل هذا في اتجاه المبادرة، التي يتولاها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية مع الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تتضمن تنظيم مؤتمر قمة عالمي بشأن مجتمع المعلومات.

٣٧ - وفي المؤتمر الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، يلاحظ أن هؤلاء الرؤساء قد اعترضوا على التهميش المتزايد للبلدان النامية، التي حرمت من مزايا العولمة، وكذلك على التبعاعد في الإيرادات فيما بين هذه البلدان. وفي هذا الصدد، يتعين تزويد البلدان النامية بمساعدة مستمرة حتى تتمكن من تهيئة قدراتها في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية والصناعية والمؤسسية، إلى جانب تعزيز تنافسيتها في السوق العالمية. ومن الواجب أن يضطلع بتشجيع مستمر لأعمال

على التنمية. وتطبيق الأهداف المحددة في مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ، بصورة متكاملة، يتوقف على مشاركة القطاع الخاص وسائر الأطراف في إطار مجهودات مشتركة. والاتحاد الروسي مقتنع بأن الأمم المتحدة تمثل أكثر الأطر ملائمة لإقامة الشراكات مع كفالة التنسيق فيما بين أعمال الشركاء، وتحقيق توازن بين مصالحهم، والاضطلاع بمزيد من الشفافية، والقيام بمتابعة مسؤوليات كل من الشركاء، واحترام أهداف المنظمة. وهو يؤيد، دون تحفظ، تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

٤٥ - ومن رأي الاتحاد الروسي، مع هذا، أنه لا يجوز أن يوثق على نحو كامل في يد السوق الحفية، فالدولة إن لم تقم بتنظيم الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، فإن تلك اليد قد تتحول إلى قبضة حديدية. ومن الحري بالاستراتيجيات الوطنية والدولية أن تراعي النواحي الاجتماعية للعولمة.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الروسي يشاطر الأمين العام في رأيه الذي يطالب بتعميق المناقشة بشأن العولمة من خلال دراسة جوانبها المحددة على نحو أكثر تفصيلاً. ومن الممكن، بالتالي، أن يوضع التقرير المتعلق بالعولمة في العام القادم في إطار الاستناد إلى المسائل المؤسسية والمنهجية.

٤٧ - السيد بالاريزو (بيرو): تحدث باسم الدول أعضاء مجموعة ريو (الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس)، فقال إن النتائج الأساسية لمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية، التي تنظمها الأمم المتحدة، تتضمن المطالبة بإدارة العولمة بأسلوب يجعلها تفضي إلى تعزيز مكافحة الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع هذا، فإن مجموعة ريو قد لاحظت مع

٤١ - وتحسين إدارة العولمة يتطلب القيام بتنسيق أرفع شأنًا للإجراءات الدولية المتخذة في الميادين النقدية والتجارية والاقتصادية، إلى جانب ميدان الاستثمار. والتوصل إلى هذه الغاية بموجب هذه الإجراءات المتخذة يتوقف، إلى حد كبير، على ذلك الحوار المستلهم من توافق آراء مونتيري بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وهو حوار ضروري بعد فشل مؤتمر كانكون الوزاري.

٤٢ - وثمة أهمية متزايدة على نحو مطرد للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتمكينها من الاستفادة من العولمة عن طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك فيما يتعلق قبل كل شيء بالتجارة الدولية والاستثمارات الخارجية. والاتحاد الروسي يشارك الأمين العام في الرأي الذي أعرب عنه في تقريره، والذي يقول بأن برنامج الدوحة بشأن التنمية هو المجال الزاخر بأكبر قدر من الإمكانيات. وتحويل منظمة التجارة العالمية إلى منظمة دولية بالفعل من شأنه أن ييسر إلى حد كبير، في الواقع، من عملية التكامل. والاتحاد الروسي يطالب بعدم التمييز فيما يتصل بحصول أعضاء جدد على عضوية المنظمة.

٤٣ - وبدون التكامل الإقليمي، لا يمكن للآليات التنظيمية القائمة في ميدان التجارة الدولية من العمل على نحو يتسم بالكفاءة. ومن الأمثلة الإيجابية، في هذا الصدد، ما تم مؤخرًا من توقيع اتفاق يقضي بإنشاء مجال اقتصادي مشترك، وذلك من قبل رؤساء بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ومن المأمول فيه لدى الاتحاد الروسي أن يشكل "فريق الأربعة" هذا قوة تكاملية جديدة في الإقليم السوفياتي السابق.

٤٤ - ومن خصائص العولمة، تعزيزها للقطاع الخاص على الصعيد الاقتصادي، وجعلها من قطاع الأعمال محركًا حافزًا

وينبغي تكثيف العمل اللازم، مع القيام، بصفة خاصة بتحديد كيفية مساعدة منظومة الأمم المتحدة في تسخير العولمة لأغراض التنمية.

٥٠ - السيدة الساعي (البحرين): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الضرورية لجعل العولمة بمثابة قوة في خدمة الإنسانية جمعاء، مع استفادة كافة البلدان منها على نحو عادل، فضلا عن تمكن هذه البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. والبلدان المتقدمة النمو قد سخرت التكنولوجيا في أغراض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم، فإنها قد جنت خيرات العولمة، وضمنت لنفسها الوصول إلى الأسواق العالمية.

٥١ - ومع هذا، فإن البلدان النامية تتسم بقلّة القدرة على المنافسة، ولا سيما على صعيد التكنولوجيا والحوسبة والاستثمار والموارد البشرية، وبالتالي، فإنها قد أبعدت عن منافع العولمة، وقد لا تنال منها سوى ما لها من آثار سلبية. وبغية التصدي لهذه النتائج السيئة، يجب على تلك البلدان أن تتخذ، على الصعيد الوطني، تدابير من شأنها أن تشجع المساواة والديمقراطية والشفافية وإدارة الشؤون إدارة سليمة، مع العمل على إقامة الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. ومن الواجب على الحكومات أيضا أن توضح دور القطاع الخاص في التنمية على نحو محدد.

٥٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند أعمال البلدان النامية، من خلال تسخير التكنولوجيات لأغراض التنمية، وتوفير دعم مالي، وإيجاد حل مستدام لمشكلة المديونية الخارجية، وتخفيض التعريفات الجمركية. كما يجب عليه أن يمكن البلدان النامية من الدخول في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٣ - والبحرين تضطلع بوضع استراتيجية إنمائية من أجل خدمة مصالحها الوطنية، مع استهداف التغلب على الكساد

القلق، في السنوات السابقة، أن هناك بلدانا نامية عديدة لا تزال معرضة للتهميش وللحرمان من منافع العولمة والاعتماد المتبادل. وإذا كان بعض البلدان قد نجح في التكيف مع التغييرات المترتبة على العولمة، فإن ثمة اطرادا مستمرا لتأخر البلدان النامية عن البلدان المتقدمة النمو في المجال التكنولوجي.

٤٨ - وبغية تشجيع التنمية في إطار العولمة والاعتماد المتبادل، ينبغي أن تعالج حالات عدم التماسك والتوازن بشئى مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية. والمجتمع الدولي قد اتفق، بهدف تحقيق هذه الغاية، على تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار لدى المنظمات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية؛ وإضفاء مزيد من الشفافية على النظم المالية والنقدية والدولية؛ واتخاذ تدابير فعالة ومبكرة من أجل تعبئة الموارد لصالح التنمية الديمقراطية؛ وتحسين التساوق بين السياسات الدولية والاقتصادية والتنمية؛ ومكافحة الاختلالات القائمة على الصعيد التجاري؛ وعكس اتجاه الرصيد السلبي للتمويلات الذي يؤدي إلى قيام البلدان النامية بتمويل البلدان المتقدمة النمو؛ وتطبيق سياسات اجتماعية حازمة؛ والاضطلاع بعملية إصلاح النظام المالي الدولي بناء على قاعدة متعددة الأطراف بالفعل وفي إطار مراعاة مصالح البلدان النامية.

٤٩ - ومن رأي مجموعة ريو أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في مجال تشجيع الأخذ بسياسة عالمية متماسكة في إطار من العولمة والاعتماد المتبادل. ومن الجدير بالذكر، قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وتعتقد مجموعة ريو أن هذا القرار يشكل نقطة بداية فيما يتصل بكفالة تنفيذ الأهداف المحددة من قبل المجتمع الدولي مع التحقق من مدى التقدم في هذا التنفيذ.

٥٧ - وسان مارينو ترحب باعتماد توافق آراء مونتييري والأهداف الإنمائية للألفية. والتقدم الملاحظ في الصين والهند يوحى بالكثير، كما أنه يشكل مثالا واضحا في هذا الصدد. ومعاناة بعض البلدان الأخرى لا ترجع إلى العولمة وحدها، ولكنها ترجع أيضا إلى الانتقال من أنظمة حكم قمعية واقتصادات مغلقة إلى نظم ديمقراطية واقتصادات متحررة. وهذا الانتقال لم ينته بعد.

٥٨ - ومن المفهوم أن البلدان الصناعية ترغب في حماية وإعانة الزراع لديها، فهم ركيزة من ركائز الهيكل الاجتماعي. ومن الواجب على هذه البلدان ألا تحمي الزراع فقط، بل أن تحمي أيضا البيئة والطبيعة والتاريخ بأقاليمها. وتعتقد سان مارينو، مع هذا، أنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية من خلال تزويدها بوسائل التكيف مع العولمة. ومن الواجب أيضا على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تشجع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الاستفادة من النواحي التي توجد لها فيها ميزات تنافسية. ومن الممكن أن تمول هذه العملية، بصورة جزئية، على يد البلدان المتقدمة النمو، تحت إشراف المنظمات الدولية.

٥٩ - السيد داسموني (الهند): قال إن العولمة، التي يُفترض منها أن تفضي إلى نمو دائم عادل لدى جميع الدول، قد أحدثت آثارا متباينة، وأن ثمة فروقا بين البلدان، بل وفي داخل البلد الواحد نفسه. ومن الضروري أن تُدرس المشاكل الخاصة بالبلدان النامية، ولا سيما فيما يتصل بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، والافتقار إلى مساعدة خارجية قد تسهم في نجاح الإصلاحات، وحثمية قهينة بيئة اقتصادية دولية مناسبة والاضطلاع بعمل منسق للإمعان في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي أيضا وضع برامج فعالة للقضاء على الفقر، واستحداث الهياكل الأساسية على سبيل الأولوية، وخاصة في مجال الطاقة والنقل. والهند تأمل

الاقتصادي العالمي، وذلك بطرق تتضمن بصفة خاصة القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية. وقد عُدد الدستور في شباط/فبراير ٢٠٠٢، كما شكّل مجلس وطني. ومُنحت المرأة الحق في التصويت. وأنشئت، علاوة على ذلك، محكمة دستورية. وفي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية في عام ٢٠٠٣، ذكر البرنامج هذه الإصلاحات على سبيل المثال.

٥٤ - وفشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون يجعل من الواجب على المجتمع الدولي أن يستأنف التفاوض، وأن يعزز من تعاونه لصالح التنمية المستدامة.

٥٥ - السيد بوديني (سان مارينو): قال إن العولمة تشبه مدا بحريا عاتيا لا يمكن التحكم فيه أو وقفه. وسان مارينو، وهي أقدم جمهورية في العالم، قد تحتم عليها أن تتكيف مع التغييرات المترتبة على هذه الظاهرة. وإذا كانت العولمة تتضمن عقبات لبعض مناطق العالم، إن عاجلا أم آجلا، فإنه ينبغي التسليم بأنه لا يمكن ولا يجوز تحاشيها، على المدى الأطول أجلا. ويجب العمل على توزيع ثمار العولمة على نحو أكثر توازنا فيما بين البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، فهذه البلدان جميعا ينبغي لها أن تستفيد منها، وخاصة بفضل حرية تنقل المواد الأولية واليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة ورؤوس الأموال والسلع النهائية والأفكار.

٥٦ - ومن رأي سان مارينو أن المجتمعات المحلية والحكومات يتعين عليها أن تنفذ هذه التعديلات في إطار من الواقعية. وعلى كل بلد أن يستغل ما لديه من إمكانات حتى يصبح قويا على الصعيد الاقتصادي. وبغية قيام المجتمع الدولي بتوفير مساعدة مستدامة ومصدوقة، يجب على جميع البلدان أن تتولى زمام أمورها بنفسها.

البلدان النامية من الوصول للأسواق على نحو أوسع نطاقا. ومؤتمرات واجتماعات القمة، التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة، كانت بمثابة فرصة طيبة لتحديد مفهوم مشترك للعولمة. وثمة ضرورة لإكساب العولمة طابعا إنسانيا من أجل مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف الألفية، وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور فريد في هذا الصدد.

٦٢ - السيدة فريد نشوس - ريشي (المراقبة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قالت إن أسباب الامتعاض من العولمة ترجع إلى التفاوتات بين البلدان من حيث التقدم التكنولوجي، والمشاركة في التبادلات العالمية، والنمو الاقتصادي، والعمالة. وآثار العولمة موزعة على نحو غير متكافئ، وليست جميع البلدان مستعدة، بصورة ملائمة، للتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ولا لظروف الاقتصاد المتسم بالعولمة، وهي ظروف مطردة التقلب. وبعض البلدان تواجه مشاكل هيكلية تحول دون قيامها بتنويع إنتاجها وتقليل إنجراحيتها أمام الصدمات الدولية، وذلك في إطار بقائها مستقلة بالنسبة للقوى الخارجية. ومن المتعين أن يكون هناك نظام تجاري ومالي عالمي من شأنه أن يشجع على التنمية، مع مراعاة دور الدولة والهيكل والقدرات المحددة بكل بلد. وثمة ضرورة لاستئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بأسرع ما يمكن، من أجل تقليل الاختلالات القائمة في النظام التجاري العالمي الحالي.

٦٣ - ومن الواجب إذن أن يُضطلع بنهج متكامل يستند إلى مبادرات وبرامج محددة بهدف مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً، كما يجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر مساعدة تقنية ومالية لدعم هذه المبادرات. ومنظمة اليونيدو تقوم بالمساهمة في هذه الجهود، وتشارك في تعزيز القدرات بالبلدان النامية، وتعمل على حفز التعاون التقني وبرامج نقل التكنولوجيات، وتركز على المساعدة المتصلة بأكثر البلدان حرماناً، وتشجع تنمية المشاريع الصغيرة

في تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ ٨ في المائة في عام ٢٠٠٧، وذلك في إطار الاستفادة من الآثار الطيبة للعولمة. والمشاركون في مؤتمر قمة الألفية قد أعربوا عن رغبتهم في أن تصبح العولمة قوة إيجابية، كما أن المجتمع الدولي قد حدد إطارا يستند إلى وجود نمو اقتصادي دائم مع النهوض بتنمية مستدامة من أجل الجميع. وثمة ضرورة للاضطلاع بالإرادة السياسية اللازمة لتحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، ولا سيما بفضل الوصول إلى التكنولوجيات. وبشأن تشجيع طرق الاستهلاك والإنتاج المستدامة، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكون قدوة حسنة في هذا السبيل، وذلك في ضوء مبدأ الاشتراك في المسؤوليات مع تباينها.

٦٠ - ومن رأي الهند أنه يتعين تيسير وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، فهي تتسم بإمكانات هائلة بالنسبة للتنمية في كافة قطاعات النشاط الوطني تقريبا. والهند قد قررت، كهدف من أهدافها، أن تجعل الحوسبة في متناول الجميع في عام ٢٠٠٨، وهي تأمل في تحقيق إمكانية تسوية تلك المشكلة العالمية المتصلة بالانشقاق الرقمي، ولا سيما بمناسبة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٦١ - والعولمة تؤدي أيضا إلى آثار على صعيد الهجرة وكذلك على صعيد الشركات التي تعمل بالفعل في إطار دولي، والتدابير المتخذة لمراقبة الهجرة قد تكون بمثابة عقبات غير جمركية. والهند تعتقد، بالتالي، أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتسم بمزيد من الانفتاح، وأن تجيز حرية تحرك الأفراد، وذلك من نفس منطلق حرية التحرك المتعلقة بالأموال والممتلكات والخدمات. وإيجاد فرص العمالة من الأمور الضرورية من أجل تحسين نوعية الحياة في البلدان النامية، ومن الواجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ ما يلزم من تدابير بهدف إلغاء الإعانات المالية الزراعية وتمكين

من منظور التنمية، وأن يفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية بهدف تشجيع التجارة الدولية على نحو سليم. ومن المستحسن للسياسات الوطنية أن تكون مصحوبة بتعاون دولي نشط، وذلك في إطار بيئة دولية تعمل على تشجيع الشراكات. ويجب، فضلا عن ذلك، تشجيع تقدم العلم والتكنولوجيا وتقليل "الفارق الرقمي". ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة للبلدان النامية في المجالات العلمية والتقنية بهدف تمكينها من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

٦٥ - السيد ريتشاردسون (سانت كيتس ونيفيس): تحدث باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن بعض البلدان تندمج على نحو ناجح في المجتمع الدولي، بينما تتعرض بلدان أخرى للتهميش. ويتمثل التحدي القائم إذن في تحسين إدارة العولمة، في ظل روح من الشراكة الحقيقية، من أجل التشجيع على الاضطلاع بتنمية عادلة ومستدامة بالنسبة للجميع. والجماعة الكاريبية تستند إلى ذات مبدأ التكامل المتزايد للاقتصادات، من خلال التجارة والتدفقات المالية بصفة خاصة، وكذلك من خلال تحركات الأفراد والمعارف عبر الحدود. والاقتصادات النامية للدول الصغيرة الضعيفة، من قبيل دول منطقة البحر الكاريبي، أكثر تعرضا للآثار السلبية للعولمة، وقد قامت بلدان الجماعة الكاريبية باتخاذ تدابير طموحة لتقليل هذه الآثار، حيث وضعت آليات ترمي إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية، إلى جانب تطبيقها لسياسات اقتصادية كلية تتسم بالحذر في إطار منظور للتكامل الإقليمي.

٦٦ - ومن رأي الجماعة الكاريبية أنه ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة، وأنه يجب على جامعة الأمم المتحدة أن تضطلع بأعمال تعاونية مع مؤسسات البلدان النامية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والجماعة مصممة أيضا على ضرورة القيام بالشراكات، وهي تؤكد من جديد

والمتوسطة، وتروج للبرامج التي تراعي البيئة. ومنظمة اليونيدو تسلط الضوء على التنمية الصناعية، ومن ثم، فإنها تساعد البلدان على الشروع في الاضطلاع بالتغييرات الهيكلية الضرورية، كما أنها تنوي مواصلة العمل في هذا الصدد، وذلك من منطلق اقتناعها بأن ثمة حاجة ملحة لإعادة تقييم عملية العولمة من أجل تجنب مفاقمة الاختلالات القائمة في الوقت الراهن.

٦٤ - السيد زهانغ ييشان (الصين): قال إن العولمة قد زادت من الصلات وحالات الاعتماد المتبادل فيما بين البلدان، ولكن آثارها ليست موزعة على نحو متساو. وثمة ارتفاع في الفوارق بين الشمال والجنوب، وكذلك بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وفي الوقت الذي تشهد فيه بعض البلدان المتقدمة النمو خيرات العولمة، فإن البلدان النامية تتجاز مشاكل خطيرة، من قبيل الفقر، ونقص الموارد المالية، وثقل عبء الدين، وتدهور معدلات التبادل، وهبوط مستوى التنمية التكنولوجية، مما يؤدي إلى إطراء تهميش هذه البلدان، ومما قد يفضي أيضا إلى تهديد استقرارها الاجتماعي. وتمثل المسألة بالتالي في التوصل إلى تنمية مشتركة، وذلك كيما تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة للجميع. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية لإدارة العولمة، على أن تستند هذه الاستراتيجية بصفة خاصة إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، واحترام تعددية الأطراف ومبادئ العدالة والديمقراطية وسيادة القانون، وتعميق الحق في المشاركة وفي اتخاذ القرار من جانب الدول النامية، كما يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في إدارة وتنظيم العولمة. وثمة أهمية للتركيز على دور التبادلات، ومن دواعي القلق أنه لا تزال توجد تشويشات وممارسات غير عادلة عديدة، مما يعوق تلك الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل بلوغ الأهداف المحددة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في المسائل التجارية

من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ميدان التنمية الاقتصادية، وبصفة خاصة في ميدان المسائل التجارية، يلاحظ أن البلدان النامية لا تؤخذ دائماً في الاعتبار على النحو الواجب. وينشأ عن هذا أن القرارات المتخذة تميل إلى بيان مصالح عدد بالغ الحدودية من البلدان، كما أن عملية اتخاذ القرار تُعد عملية بعيدة عن الإنصاف. وفي حالة جعل النظام التجاري أكثر عدالة وإنصافاً، فإنه سوف يؤدي إلى تفتح الشخصية الإنسانية في إطار من الكرامة، كما أنه سيسهم إلى حد كبير في حل كثير من المشاكل الإنمائية التي تتعرض لها غالبية البلدان. ومن بين هذه المشاكل، الصراعات، وتشردات اللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجريمة الدولية، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وانتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدي)، وتدهور التربة، وهي مشاكل تؤدي أيضاً إلى الفقر وعدم المساواة. ومن الواجب على البلدان النامية أن تتزود بالوسائل اللازمة لاضطلاعها بالتنمية على الصعيد الاجتماعي، ولكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يمثل مهمة ضخمة. وسورينام تعمل على نحو وثيق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية)، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال بلوغ الأهداف قيد النظر. وهي تلاحظ، في هذا الصدد، أنه لا يمكن العمل بدون الأمم المتحدة.

٦٨ - السيد مارتيروسيان (أرمينيا): قال إن التعليقات المتصلة بالعمولة قد أصبحت من معالم البلاغة في عصرنا. وخلال فترة مضت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاماً، يُلاحظ أن المناقشات بشأن العمولة وآثارها، وكذلك بشأن مواضيع من قبيل الفقر وعدم الإنصاف، قد أدت، على نحو سريع، إلى استقطاب مواقف صانعي القرار والجمهور والباحثين فيما يتصل بالظاهرة المستهدفة والمستترة وراء هذا المصطلح. وهل

اهتمامها بتعددية الأطراف. ومن أجل جعل العمولة بمثابة قوة إيجابية بالنسبة للجميع، كما هو وارد في إعلان الألفية، فإنه يتعين الاضطلاع بالتعاون على الصعيد الدولي، مع مراعاة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في التنمية، لا من خلال تحويلات الأموال المادية فحسب، بل أيضاً من خلال نقل التكنولوجيا. ومشاكل الأمن تفضي إلى آثار سلبية على التجارة وعلى إرسال أموال المهاجرين وكذلك على السياحة، وهذه عوامل من شأنها أن تسهم في النمو الاقتصادي للمنطقة، وبلدان الجماعة الكاريبية تتطلع إلى المشاركة في السعي لإيجاد حل دائم في هذا السبيل. والجماعة تعتمد على المهجرات على الصعيد الاقتصادي، ومن ثم، فإنها تؤيد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، التي دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن منطلق إدراك الجماعة لمشكلة المهاجرين على نحو غير قانوني، فإنها ترى أن المبادرات المتعلقة بالحد من الفقر وبالتنمية المستدامة في البلدان الأصلية من شأنها أن تسهم في تسوية هذه المشكلة. وثمة جانب سلبي آخر، وهو مشكلة المخدرات غير المشروعة، والجماعة الكاريبية ترحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي تدعو الدول الأعضاء إلى التصديق عليها. ومن رأي الجماعة أنه يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور طليعي من أجل حصر المشاكل والإسهام في إقامة الشراكات، التي تعد ضرورية فيما بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

٦٧ - السيد شاميم (سورينام): قال إنه يحق لكافة الشعوب أن تشارك في إدارة وتسيير العمولة والاعتماد المتبادل، فضلاً عن نتائجها ذات الأثر العالمي، وذلك وفقاً لمبدأ تقاسم المسؤوليات في إطار متعدد الأطراف. وسورينام توافق كل الموافقة على ذلك التصور الوارد في إعلان الألفية، والذي يستند إلى فكرة إدارة العمولة لصالح الشعوب الفقيرة

عليها أن تقوم، من ناحيتها، بالالتزام بتعزيز قدراتها وتحسين مؤسساتها. والشرط الثاني لاستغلال إمكانات العولمة يكمن في إنشاء مؤسسات. ويمكن القول، كما يرى بعض الباحثين، إن النمو الاقتصادي الدائم إنما يتأتى من تحسين المؤسسات وإدارة المهام الحكومية (أي "إدارة الشؤون") وتقليل الفساد، لا من المساعدة وحدها. ومن الواضح أن تسارع النمو يشكل ظاهرة أكثر تعقيدا إلى حد كبير من مجرد مراكمة المصانع والمعدات والطرق والجسور. والعوامل "غير الملموسة" لا بد لها وأن تتدخل، وقد تكون رؤوس الأموال متوفرة بكثرة في بلد ما، ولكن التنمية لا يمكن الاضطلاع بها إذا لم تتوفر حماية صارمة لحقوق الملكية أو إذا كان المجتمع مفتقرا إلى نظام قضائي فعال. وهذا هو السبب في أن كثيرا من البلدان تطمح إلى تحقيق نمو سريع، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك.

٧٠ - وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالدور الحاسم الذي تقوم به المعارف في تحويل الاقتصادات في المرحلة اللاحقة لمرحلة الصناعة. وعلى النقيض من الثراء المالي، فإن اكتساب المعارف عملية طويلة ومعقدة. والتفاوت الاجتماعي يبدو كما لو كان نتيجة لعدم المساواة في الوصول إلى التعليم، والافتقار إلى التعليم هو الذي ينتج مواطنين من الدرجة الثانية. ولأول مرة في التاريخ، ينشأ التفاوت من جراء الجهود الشخصية لكل فرد، ولهذا السبب، ووفقا للمفاهيم التقليدية للعدالة، فإن هذا التفاوت الجديد لن يُعد نوعا من الإجحاف. والتفاوت في الإيرادات، الذي ينجم على المدى الطويل عن التفاوت في القدرات الذهنية والمعارف لا يمكن له أن يُدان بسهولة مثل التفاوت الناجم عن عوامل أخرى. ولدى المقارنة بما سبق من عصور، يلاحظ أن تزايد التفاوت في وقتنا هذا يتسم بطابع مخالف في نوعيته، وهذه العملية تبدو حتمية بكل أسف. ومن هذا المنطلق، فإن العولمة ليست سببا للتنمية المتفاوتة، وهي لا يمكن لها أن تكون

العولمة تشكل السبب الحقيقي لعدم المساواة؟ وهل التأخر الاقتصادي للبلدان المهمشة يرجع إلى استغلال هذه البلدان على يد البلدان الرئيسية المتقدمة النمو، أم أنه يعود، على العكس من ذلك، إلى هياكل داخلية، فضلا عن ظهور اقتصادات جديدة؟ وإلى أي حد تُعتبر تنمية البلدان الرئيسية وتنمية البلدان المهمشة متسمتين بالاعتماد المتبادل في الواقع؟ وهذه الاستفسارات قد أصبحت مسألة أيديولوجية من الطراز الأول، علاوة على كونها من مميزات وقتنا الحالي، فالردود عليها سوف تحدد التزام رجل السياسة أو الباحث. وأثناء فترة العشرين عاما الماضية، حدث تغير ملموس في آليات العولمة. ودور القوة العسكرية في تمكين البلدان المستندة إلى الصناعة من الحصول على مراكز لها في البلدان النامية قد تعرض لانخفاض ملحوظ، كما أنه مستمر في الانخفاض. والعولمة، التي كانت تشكل في البداية مسألة سياسية، في طريقها لأن تصبح مسألة مالية واقتصادية على نحو مطرد. ولهذا السبب، فإن فعالية ممارسة البلدان العربية لنفوذها على المناطق المهمشة قد زادت، بشكل كبير، عما كانت عليه من قبل. وقد شهدت العقود الأخيرة بلدانا، تتسم بالقوة إلى حد ما، ولكنها لا تستطيع كفاءة نمو دائم، مع استمرار هذه البلدان في العزلة.

٦٩ - ومن الممكن أن يقال، مع هذا، أن العولمة تمثل وسيلة فعالة لمكافحة الفقر. ولا شك أنها لن تتحقق دون مضار. وتوجد في الواقع مسائل عديدة كبيرة يتعين حلها: وأولها، أنه ينبغي القيام على نحو فعال وبنّاء بمعارضة التطلعات الحمائية لدى البلدان المتقدمة النمو، فهذه التطلعات تفضي اليوم إلى عرقلة اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وهذه القضية قد أصبحت من البديهيات. ومع هذا، فإن البلدان المتقدمة النمو قد سلّمت بضرورة زيادة مساعدتها الإنمائية، وفتح أسواقها، وحل مشكلة الإعانات المالية، وذلك في حين أن البلدان النامية قد تعين

تزال قائمة في أغلب الأوقات، بل وتتسم بالتزايد فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات العائد الضئيل.

٧٢ - ولا شك أن الروابط القائمة بين العولمة والنمو الاقتصادي والفقر تتميز بالتعقد، ولكن بعض الاستنتاجات تمثل أحيانا تبسيطات مُفرطة. ومن الواجب، إذن، أن توضع تدابير إحصائية ومؤشرات من أجل التمكن من تحليل هذه الروابط على نحو دقيق. وثمة قضية واحدة تُعتبر في صميم المناقشة المتعلقة بالعولمة، وهي قضية الإمكانات الهائلة المترتبة على هذه الظاهرة، من شتى جوانبها، وهي قضية لم تخضع بعد للتقييم في مجال القضاء على الفقر وكفالة التنمية. وينبغي توخي خيارات مختلفة وحلولا متباينة من أجل التمكن من تحاشي تهميش عدد كبير من البلدان النامية على صعيد الاقتصاد العالمي، إلى جانب سد الفجوة الرقمية. ومن الجدير بالعولمة أن تخدم أغراض التنمية، كما أن من الجدير بعناصرها الاقتصادية والاجتماعية أن تساهم في النمو الاقتصادي وفي القضاء على الفقر، وذلك من منطلق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي مراعاة الروابط المتزايدة الوثيقة بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا، التي تشكل العناصر الأساسية للعولمة، كما ينبغي الحرص على تماسك النظام النقدي والنظام المالي والنظام التجاري، وعلاقات هذه النظم مع التنمية، وهذا هو الموضوع الرئيسي للمؤتمرات الدولية الأخيرة، ولا سيما تلك المؤتمرات المتصلة بالتمويل والتنمية.

٧٣ - وتوجد، فيما يبدو، خيارات عديدة لمعالجة مختلف مجازفات العولمة، ولتوسيع نطاق المزايا حتى تشمل البلدان التي لا تزال مهمشة. ومع هذا، فإن الإطار الوحيد المعقول، في هذا الصدد، هو الشراكة الدولية من أجل التنمية. وينبغي لهذه الشراكة أن تتضمن كافة العناصر الفاعلة. وعلاوة على ذلك، فإنه قد تبين بالفعل على نحو واضح أن القدرات المؤسسية العالمية لا يمكنها اليوم أن تحل تلك المشاكل المترتبة

وسيلة حاسمة لمعالجة هذه التنمية. ومن أجل هذا، فإن الهدف المنشود في الوقت الراهن لم يعد، فيما يبدو، تقليل التفاوتات الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بل إنه يتمثل ببساطة في إخراج البلدان النامية من نطاق الفقر. وهذا الانتقال في التركيز يبرز مشكلة هامة: فإلى أي حد يمكن للنمو السريع بأقل البلدان نموا أن يخفف في الواقع من التفاوت في العالم، في إطار الظروف السائدة حاليا. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتشجيع وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهذه الحقوق هي التي يمكنها دون غيرها أن تتصدى لتحديات العولمة، وأن تتيح للجميع الاستفادة بالفعل من مزاياها.

٧١ - السيد كانياب (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إلقاء نظرة عاجلة على اتجاهات التجارة والاستثمار العالمي تبين أن ثمة انخفاضا شاملا في مستوى التبادلات وتحركات الأموال، وهاتان قوتان رئيسيتان في مجال العولمة، ومعدل زيادة التبادلات مستمر في الهبوط. والتدفقات العالمية للأموال قد قلّت إلى حد كبير، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشكل مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي لدى البلدان النامية، قد تعرّض بدوره للتضاؤل بصورة ملموسة. واستثمارات الحوافظ وقروض المصارف التجارية قد أصبحت سلبية. وهذه الاستثمارات لا تزال، بالإضافة إلى ذلك، مركّزة بشدة في عدد ضئيل من البلدان، في حين أن هناك بلدانا نامية كثيرة تعد مستبعدة تقريبا عن دائرة النظم المالية والتجارية. وثمة منافسة حامية، إذن، فيما يتصل بالحصول على رؤوس الأموال أو حيازة مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف. وظهور تقنيات جديدة، وخاصة تكنولوجيات الاتصالات من بعد، قد فتحت آفاقا مستحدثة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ومع هذا، فإن الفجوة الرقمية، التي تتعرض أحيانا للانكماش، لا

بالكثير من البلدان. وإذا لم تكن هناك في هذا الصدد تعليقات بسيطة، فإن الفقر والتخلف والاستبعاد الاجتماعي هيئتي تربة خصبة للجريمة المنظمة، والفساد، والإرهاب، والمتاجرة في السلع غير المشروعة، والاتجار في الأشخاص. ولما كانت العولمة غير مشرفة على الزوال، فإن ثمة تساؤلا بشأن كيفية تناولها على نحو يتيح للتنمية أن تساهم بصورة حقيقية في الحد من الفقر. ومن الواجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات أن تتخذ تدابير جديدة من أجل كفالة قيام السياسات المتبعة في مجالات التمويل والتجارة والعلم والتكنولوجيا والسكان وعمليات الهجرة بالإسهام على نحو قوي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال مشاركتها في اتخاذ القرارات الرئيسية بالهيئات العالمية.

٧٦ - والحق في التنمية مصحوب بمسؤوليات. واستراتيجية تايلند الإنمائية تتمثل في إيجاد توازن بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية للنمو، وذلك في إطار اقتصاد متسم بالعولمة. والحكومة قد وضعت نموذجا إنمائيا يركز على المواطن، كما اتبعت سياسة "ذات مسارين"، يتعلق أولهما باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الصادرات، بينما يتعلق المسار الثاني بتعزيز الاقتصاد المحلي وقطاعات الإنتاج من خلال التنمية المستدامة. وقد تكفل هذا النموذج بالنجاح، فاقتصاد تايلند يحقق أفضل النتائج في المنطقة، منذ انتهاء الأزمة المالية الآسيوية.

٧٧ - وبناء القدرات يشكل جانبا أساسيا من جوانب السياسة التي تأخذ بها الحكومة، وهي سياسة تسعى إلى تهيئة تفاعل ابتكاري بين تكنولوجيات الاتصالات من بعد الموارد والمعارف التقليدية الداخلية، باعتبار ذلك وسيلة لتشجيع التنمية وإيجاد مصادر دخل جديدة. والتكنولوجيا الجديدة ليست متنافرة على الإطلاق مع الاقتصاد المحلي. وهي تحفز الإنتاج الداخلي على جميع الأصعدة، على النقيض

على علاقات وترابطات شتى عناصر التنمية. وهيئة قدرات مؤسسية جديدة في مختلف المؤسسات وإعادة صياغة علاقاتها من الأمور الضرورية في مجال تمكين "إدارة الشؤون" على الصعيد العالمي من تحقيق كافة مزايا العولمة. ومن الجدير بالتشجيع، بصفة خاصة، مسألة إعداد محافل دولية للابتكارات التكنولوجية، مما يساعد في تحديد أولويات البحث فيما يتصل باحتياجات البلدان النامية على صعيدي التكنولوجيات وخدمات الاتصالات من بعد.

٧٤ - وبشأن التبادلات التجارية والتدفقات المالية، يُلاحظ أن الحوار الرفيع المستوى كان بمثابة فرصة لاستعراض مختلف جوانب تمويل التنمية، وإن كان ينبغي أن نتذكر جيدا ذلك الدور الضروري الذي تضطلع به التجارة بوصفها مصدرا من مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية. والوصول لأسواق السلع التي تهم البلدان النامية وزيادة القيمة المضافة والمضمون التكنولوجي لصادراتها، إلى جانب إدماج تلك البلدان في النظام التجاري الدولي، من شأنها أن تساهم، إلى حد كبير، في بناء القدرات بهذه البلدان، ومساعدتها في الاستفادة بأكبر قدر ممكن من العولمة، مع حل المشاكل المترتبة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعانات المقدمة لإنتاج البلدان المتقدمة النمو والمساندات الموفرة للقطاع الزراعي، بغية الاحتفاظ بإيراداتها في مواجهة الانخفاض العالمي للأسعار، تُضطر البلدان النامية إلى رفع إنتاجها إلى مستويات تتحول، في أكثر الأحيان، إلى استغلال غير مقبول لمواردها الطبيعية. ومما يساعد إلى مدى بعيد في تخفيف حدة الفقر والاضطلاح بتنمية مستدامة، قيام البلدان المتقدمة النمو بإلغاء كافة الإعانات المالية الزراعية، التي تشكل عقبة في سبيل دخول واردات منافسة من البلدان النامية.

٧٥ - السيد بانوبونغ (تايلند): قال إن التفاوت العالمي في الإيرادات والفقر السائد في العالم قد بلغا مستويات حرجة. ومن الملاحظ، علاوة على ذلك، أن ثمة تزايدا في التفاوتات

٨٠ - وهذه الظاهرة تتضمن جوانب عديدة من الجوانب التي تم أذربيجان إلى حد كبير. والتجارة تعد تعبيراً عن الاعتماد المتبادل على الصعيد الاقتصادي، والسياسة التجارية لأي بلد يجب أن تقوم على استراتيجيتها الإنمائية، ورغبتها في تقليل حدة الفقر، إلى جانب مبادئ إدارة الشؤون على نحو سليم، والقضاء على الفساد. وينبغي لمنتجات البلدان الفقيرة أن تصل إلى الأسواق العالمية، كما ينبغي الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التعليم. وهذان الجانبان يتطلبان مساعدة تقنية ومالية خارجية. وحتى يُسهّم تقسيم العمل في حسن أداء الأسواق، لا يجوز للوصول إلى الأسواق أن يكون قاصراً على رؤوس الأموال والتكنولوجيات والواردات، بل أنه ينبغي له أن يشمل أيضاً تعزيز الموارد البشرية. ومن أجل احتذاب رؤوس الأموال، يجب على السلطات أن تهيئ بيئة اقتصادية تيسيرية تعمل على تشجيع الاستثمار. وأذربيجان تشغل، في هذا الشأن، مكانة معقولة فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨١ - ونقل المعرفة والتكنولوجيات يسهم في العولمة إلى حد بعيد، فالاستثمار الأجنبي يأتي بابتكارات تكنولوجية. وهذا يثبت أهمية تبادل المعارف المتخصصة بشأن طرق الإنتاج وأساليب الإدارة، وأسواق التصدير والسياسات التجارية، مما من شأنه أن يسهم في تهيئة قيمة مضافة في البلدان النامية. ويجب، فضلاً عن هذا، تجنب التلوث عبر الحدود، من منطلق العمل بالاتفاقيات الدولية من قبيل اتفاقية هلسنكي المتعلقة بالآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية (١٩٩٢) واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها (١٩٨٩).

٨٢ - والتعاون والتجارة على الصعيد الإقليمي يشكّلان وسيلتين هامتين للقيام على نحو مرشّد باستغلال الموارد بأسلوب يتضمن مقاومة الآثار السلبية للعولمة. وأذربيجان تحظى بالتمثيل في المنظمات الاقتصادية الإقليمية، إلى جانب

من ذلك. ومع ذلك، فإن معدل التطورات التكنولوجية والاقتصادية، وهو معدل بالغ السرعة في الوقت الراهن، يتطلب العمل بصورة عاجلة، على الصعيد العالمي، من أجل سد الفجوة الرقمية؛ مما يتطلب تمكين البلدان النامية من الوصول بالفعل إلى المعلومات والمعارف. وإدخال تكنولوجيات الاتصالات من بعد في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية سيؤدي إلى السير قدماً إلى الأمام في مجالات من قبيل تخفيض حدة الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. وهذه المسائل ستعرض للنقاش في مؤتمر القمة العالمي المعني بالمعلومات، الذي سينعقد قريباً في جنيف.

٧٨ - وينبغي أن يستفاد من مزايا العولمة فيما يتصل بالإمعان في تعزيز الموارد البشرية، وذلك من خلال القيام على نحو محدد بتحقيق حصول الجميع على تعليم رفيع النوعية، إلى جانب رعاية صحية مناسبة. ولهذا الغرض، فإن تايلند تحبذ إنشاء صندوق للأرصدة العالمية العامة، بهدف مساعدة البلدان النامية في تطبيق سياسات من شأنها أن تفضي إلى آثار حميدة على صعيد العالم أجمع، من خلال تناول مسائل من قبيل منع الإرهاب والاتجار في السلع غير المشروعة أو الوصول لأدوية مضادة لمرض الإيدز/السيدا وسائر الأوبئة الرئيسية مقابل ثمن معقول.

٧٩ - السيدة مامادوفا (أذربيجان): قالت إن العولمة تمثل، بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة للبلدان النامية كذلك، مشكلة وفرصة في وقت واحد، فهي تساهم في مجيء عالم لا يستند إلى التسلط والاتكال، كما كان يحدث في الماضي، بل يستند إلى المساواة. ومصطلح العولمة له مدلولات متباينة، مما يبين سبب وجود تفسيرات مختلفة له من قبل الدول والحكومات. وينبغي، بالتالي، مواصلة دراسة هذه الظاهرة، وجمع توجيهاً للبلدان التي تمكنت من استخدامها في تحقيق الرخاء لديها.

تؤدي، إذا أُسيئت إدارتها، إلى تفاقم التفاوتات فيما بين البلدان وإلى اقتناص البعض لمزايا الرخاء. أما في حالة الاضطلاع بالعملة، على النقيض من ذلك، بأسلوب سليم، فإنها قد تؤدي إلى تشجيع النمو الاقتصادي على نحو مستدام، فضلا عن كفالة الاستقرار المالي الدولي.

٨٦ - ومن الواجب أن يقوم التعاون في إطار متعدد الأطراف. وينبغي أيضا الانتفاع، على أكبر وجه ممكن، من كافة المحافل المتعددة الأطراف لدى الأمم المتحدة، من أجل تطبيق نظام تجاري مالي يتسم بتشجيع التنمية، وبإدراك احتياجات واهتمامات البلدان النامية، كما يتعين، من هذا المنطلق، كفالة تعاون أكثر وثاقة بين الأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز ومختلف العناصر الفاعلة، وذلك من أجل الاضطلاع بتجارة تتضمن الوفاء على نحو سليم بما يُنتظر منها بوصفها باعثة على النمو، مما يعد شرطاً للبقاء على الفاقة وهيئة بيئة مواتية للرخاء. ويجب أيضا إقامة شراكات من شأنها أن تجمع بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في إطار ذلك العمل الجماعي من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من العملة، مع تجنب ما تأتي به من نتائج سيئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وثمة دراسات عديدة تبين أن هناك حاجة لما يقرب من ٥٠ بليون دولار كل سنة حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق تنميتها وبلوغ أهداف الألفية المتصلة بإعمال التنمية قبل عام ٢٠١٥. وينبغي، بالتالي، أن تزداد المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو صاف كيما تبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. ويجب كذلك أن تُلغى بعض الديون غير القابلة للاسترداد، التي تثقل العبء الذي تنوء به البلدان النامية.

٨٧ - وهناك جوانب أخرى لعملية العملة تلفت الانتباه: الفجوة الرقمية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد،

الاضطرابات الرئيسية على الصعيد الإقليمي، والبلد يرغب في استغلال إمكانات التعاون الأفريقي، وذلك من خلال إنشاء خط أنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى البحر الأبيض المتوسط (فيما بين باكوا وتبليسي وسيمان) وخط أنابيب آخر لنقل الغاز (فيما بين باكوا وتبليسي وإيزوروم). وتسويق هذه المواد الهيدروكربونية لمنطقة بحر قزوين من شأنه أن يفيد التعاون الإقليمي، وأن يؤدي إلى استحداث هياكل جديدة من هياكل العرض، وأن يوّج مسارات توفير الطاقة في المنطقة.

٨٣ - ومناقشات اللجنة الثانية تبين أن ثمة توافق واضح بين اهتمامات واحتياجات البلدان النامية، وبغية الوفاء بهذه الاحتياجات، يتعين الحرص على تنفيذ التعهدات التي سبق إعلانها في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمري قمة مونتريري وجوهانسبرغ، إلى جانب القيام على نحو ناجح باستئناف دورة المفاوضات التجارية بالدوحة.

٨٤ - ومن الواجب أن يُقال، مع هذا، إن السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان تشكل شروطاً أساسية للقيام، على نحو سليم، بتطبيق العملة لأغراض التنمية والرخاء.

٨٥ - السيد جومالا (إندونيسيا): قال إنه، على الرغم من اختلاف مستوى التنمية والثروة لدى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، فإن من الملاحظ أن ثمة تقدما دون هوادة من جانب الإنسانية نحو العملة، مما أصبح ممكنا مع قدوم تكنولوجيات الاتصالات من بعد. والأمم المتحدة قد اضطلعت، في هذا الصدد، بدور رئيسي. فهي تمثل، في الواقع، قوة توحيدية تؤدي إلى خلق شعور بالمواطنة العالمية. وبفضل منظومة الأمم المتحدة، تمكن العالم من القيام بصورة متماسكة بمواجهة المشاكل الكبيرة المعقدة التي تكتنف العالم الحديث. وبدون تعاون حقيقي، وبدون إرادة سياسية من قبل جميع البلدان نامية كانت أم متقدمة النمو، فإن العملة قد

والمشكلة المعقدة المتصلة بالهجرات الدولية، وتدهور البيئة، وهذه كلها تتطلب اتخاذ إجراءات فورية وحازمة. ويتعين، بصفة خاصة، تيسير الوصول لوسائل تكنولوجيا الاتصالات من بعد، مما يسهل من عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية قد سبق اعتمادها، كما ستُعتمد عما قريب اتفاقية مكافحة الفساد.

٨٨ - ومن المؤكد، في نهاية المطاف، أنه لا يمكن بلوغ الحد الأقصى من الدينامية الإيجابية، التي من شأنها أن تأتي بالتكنولوجيا والتمويلات فضلا عن الاضطلاع بالتجارة، إلا في إطار متعدد الأطراف، وذلك من أجل التمكن من إحراز التقدم في مجال أعمال الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩ - السيد خان (مدير شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق): أشار بإيجاز إلى الملاحظات القيمة وذات الصلة التي أبدتها الوفود أثناء الجلسة، وأكد للجنة أن المناقشة كانت تتسم بالخصوبة، حيث أبرزت تلك العلاقات الوثيقة والمتبادلة بين المشاكل الرئيسية للعولمة، التي لا تؤثر على الاقتصاد وحده، بل تؤثر أيضا على الشعوب والمجتمعات، مما يعني في نهاية الأمر أنها تؤثر على اختيار برنامج العمل لدى اللجنة. ومن المستحسن أن يُضطلع باستعراض جماعي وغير مركزي لعملية العولمة وآثارها بمختلف البلدان. ومن المأمول فيه أن ينعكس ثراء هذه المناقشات في مشروع قرار، يجري تقديمه في وقت لاحق، ويتضمن على نحو رسمي برنامج عمل اللجنة الثانية وولايتها.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.